

تأثير المخاطرة السوقية على معدلات التعثر في السداد

The impact of market risk on default rates

(دراسة تطبيقية لعينة من المصارف النجارية العراقية للمدة من 2005-2017)

مريم حفصي حمزة الحفاجي

Mariam Hifdhi Hamzamaryamalkhafaji12@gmail.com

أ.م.د. زينب مكّي البنا

Dr. Zainab makke mahmood Albanaazainabalbanaa@yahoo.com

المخلص

ان قياس المخاطرة السوقية يتمثل بمقدار الخسارة المحتملة التي يمكن ان تتعرض لها المصارف، والتي باتت تعتمد كأداة لقياس وادارة والسيطرة على خطر السوق الذي من الممكن ان يواجه المصرف، وكما نعلم فان هدف المصارف النهائي يتمثل في زيادة الربحية وتقليل الخسارة التي يمكن ان يتعرض لها، تم ربط هذه الدراسة مفهوم المخاطرة السوقية بمقدار التعثر في السداد وذلك لأهمية دور الائتمان في تحقيق اهداف المصرف على المدى البعيد، وقد اعتمدت الدراسة في جانبها التطبيقي على مجموعة من التقارير والكشوفات المالية المنشورة لمجموعة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التي تم اختيارها اعتماداً على مدى توفير البيانات لمدة الدراسة 2005-2017 وكانت عينة الدراسة تشمل (8) مصارف وهي (مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري). واستخدمت الدراسة مجموعة من الوسائل المالية والاحصائية لتحقيق أهدافها وقد استخدمت الدراسة للتحقق من التوزيع الطبيعي للبيانات (Kolmogorov-Smirnov) ووجد انها خاضعة للتوزيع الطبيعي، واستخدمت الدراسة ايضاً تحليل علاقات الارتباط والانحدار لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات وذلك عبر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية. وتوصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات لعل أهمها عدم وجود علاقة تأثر وارتباط ذات دلالة إحصائية معنوية ما بين المخاطرة السوقية ومعدلات التعثر في السداد والمخاطرة السوقية. وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة اهتمام إدارة المصارف بدراسة المخاطر الاخرى غير المخاطر السوقية مثل مخاطر الائتمان والمخاطر المالية وغيرها ومدى تأثيرها على معدلات التعثر.

Abstract

The measure of market risk is the potential loss to banks, which is now used as a tool to measure, manage and control the market risk that can be faced by the bank. As we know, the ultimate goal of banks is to increase profitability and reduce the loss that can be exposed, This study has been linked to the concept of market risk by default in repayment

due to the importance of the role of credit in achieving the objectives of the bank in the long term. The study adopted in its application on a set of reports and financial statements published for a group of banks listed in the Iraqi market for securities (8) banks (Bank of Baghdad, Commercial Bank of Iraq, Middle East Bank, Iraqi Investment Bank, Iraqi National Bank, Credit Bank, Sumer Commercial Bank, Gulf Commercial Bank). The study used a set of financial and statistical means to achieve its objectives. The study was used to verify the normal distribution of data (Kolmogorov-Smirnov) and found that it is subject to normal distribution. The study also used the analysis of correlation and regression of the study variables and hypothesis testing using a set of statistical methods. The study reached a number of conclusions, the most important of which is the absence of a relationship of significant statistical significance and correlation between market risk, default rates and market risk. The study presented a number of recommendations, the most important of which is the need for the management of banks to study the risks other than market risks such as credit risk, financial risks, etc., and their impact on default rates.

المقدمة

تعد عملية قياس المخاطر السوقية من العمليات المهمة للقطاع المصرفي ومنهجاً مهماً وأساسياً في الحد من خطورة العمل المالي ولا سيما العمل المصرفي، إذ يسعى العديد من المحللين الماليين الى وضع معايير واستخدام أساليب إحصائية في قياس المخاطر السوقية بصور تجعل عملية التنبؤ المستقبلي بما يمكن ان ينتج عنها أمراً قيد السيطرة بعملهم المالي المصرفي من جهة وإمكانية تخفيضها بقدر الامكان على الرغم من صعوبتها، لاسيما وأنها تتعلق بالظروف الاقتصادية التي لا يمكن تجنبها بالتنوع من جهة أخرى.

تم أعداد هذه الدراسة بعد مراجعة أدبيات وبحوث الادارة المالية التي تتعلق بموضوع المخاطر السوقية وأثرها على معدلات التعثر في السداد، قد اخذت الدراسة بعين الاعتبار التوافق مع خصائص البحث العلمي قدر الامكان، اذ تم استعراض مفاهيم المخاطر المصرفية وانواعها مع تحديد بشكل خاص المخاطر السوقية وانواعها وتحديد مشكلة الدراسة، وهدف الدراسة وفرضياتها، اذ تم استطلاع الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة بالموضوع.

الدراسة الحالية للبحث جهد علمي متواضع لبيان أثر المخاطر السوقية على معدلات التعثر في السداد للمصارف الحكومية عن طريق تحديد مشكلة البحث وضعت منهجية البحث لأثر انواع المخاطر السوقية على معدلات التعثر في السداد ومن ثم تهيئة ميدان البحث العلمي أذ جرى اختيار ثمانية مصارف من المصارف الحكومية العراقية وهي (مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري).

الفصل الأول: منهجية الدراسة والدراسات السابقة

تمهيد

تضمن منهجية الدراسة اذ قامت الباحثان بسلك عدة طرائق لتوضيح ما كانت تهدف اليه، للوصول لنتائج علمية مقبولة، اذ يتضمن المبحث الأول منهجية الدراسة وذلك عن طريق تحديد مشكلة الدراسة، أهدافها، أهميتها، فرضيتها، والأساليب الاحصائية المستخدمة في تحليل الجانب العلمي.

المبحث الأول: - منهجية الدراسة

تعد منهجية الدراسة بمثل خارطة طريق تستند اليها الدراسة الحالية، اذ تتضمن منهجية الدراسة كالآتي: -

أولاً: . مشكلة الدراسة

تعد المخاطر السوقية من أهم المخاطر التي تواجه إدارة المصارف، فمعالجة هذه المخاطر التي تواجه المصرف لم تعد من الأمور السهلة، لذلك يحاول هذا البحث ايجاد الحلول للمخاطرة السوقية ومدى تأثيرها في معدلات التعثر في السداد، وسببها المشاكل الهيكلية والتنظيمية والتحديات الكبيرة التي تواجه المصارف العراقية بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي.

ومن هنا يمكن التعبير عن مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية:

- 1- هل تعمل المصارف على دراسة وتحليل المخاطرة السوقية ومعرفة ما دورها على معدلات التعثر في السداد؟
- 2- هل هناك تأثير بين المخاطرة السوقية ومعدلات التعثر في السداد؟

ثانياً: - اهداف الدراسة

أن الهدف الرئيسي للدراسة هو التعرف على مدى تأثير المخاطرة السوقية التي تواجه المصارف في معدلات التعثر، فان أهداف الدراسة تبرز بما يأتي: -

- 1- التعرف على المخاطرة السوقية وتحديد نوع العلاقة بينها وبين معدلات التعثر في السداد التي تواجه المصارف عيئة الدراسة.
- 2- تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين مؤشر المخاطرة السوقية ومعدلات التعثر في السداد.
- 3- قياس المخاطرة السوقية عن طريق القيمة المعرضة للمخاطرة (value at risk).

ثالثاً: - أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة عن طريق الدور الذي تمارسه مؤسسات الجهاز المصرفي في النشاط الاقتصادي، فاذا ما احسنت المصارف القيام بهذا الدور تكون قد اسهمت بشكل فعال في إنعاش وازدهار اقتصاد البلد، ويأتي

هذا عن طريق مدى قدرة المصارف على معرفة المخاطر السوقية المستقبلية التي من الممكن ان تواجه المصارف للتحوط اتجاه هذه المخاطر، اذ ان الرقابة ومتابعة المخاطر السوقية سيترتب عليها تقليل معدلات التعثر التي من الممكن ان تتعرض لها المصارف.

رابعاً: - فرضيات الدراسة

1- **الفرضية المالية** لا تؤثر المخاطر السوقية في معدلات التعثر في السداد.

2- فرضيات الارتباط

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** . لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ومعدلات

التعثر في السداد. وتتفرع من هذه الفرضية الى فرضيتين فرعيتين وهما: -

أ- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات.

ب- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات.

3- فرضيات التأثير

- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** . لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية على معدلات التعثر في

السداد. وتتفرع من هذه الفرضية الى فرضيتين فرعيتين وهما: -

أ- لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات.

ب- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات.

خامساً: - حدود الدراسة

1- **الحدود الزمانية:** - تتمثل الحدود الزمانية للجانب التطبيقي في المصارف التجارية عينة الدراسة في السنوات التي اعتمدها الدراسة وفق سلسلة زمنية للمدة 2005-2017.

2- **الحدود المكانية:** - تتمثل الحدود المكانية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وقد شملت 8 مصارف (مصرف بغداد، مصرف التجاري العراقي، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الأهلي العراقي، مصرف الائتمان، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري).

سادساً: - مؤشرات القياس المعتمدة في الدراسة

ركزت الدراسة على استعمال مجموعة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وتم التطرق إليها في الجانب النظري فقط لغرض بيان علاقتها بالمخاطرة السوقية ومعدلات التعثر في السداد، أن مؤشرات التحليل المعتمدة لأغراض التطبيق سيتم عرضها بشكل موجز لبيان مدى الترابط فيما بينها من ناحية وسهولة العودة إليها ومراجعتها عند استعراض الإطار التطبيقي للدراسة، فقد تم اعتماد المؤشرات الآتية:

1- القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR) باستخدام أنموذج (Modele Riskmetrics).

2- نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات.

3- نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات.

المبحث الثاني: - بعض الدراسات السابقة

يهدف المبحث الى عرض موجز لمجموعة من الدراسات السابقة التي تساعد في بلورة الإطار النظري ووضع المعالم

الأساسية للجانب التطبيقي للموضوع الدراسة. وقد تم تقسيم هذه الدراسات على النحو الاتي:

أولاً: - الدراسات الاجنبية

1- دراسة (Falkenstein 1997)	
Value at Risk and Derivatives Risk القيمة المعرضة للمخاطرة والخطر الثانوي	عنوان الدراسة
مجموعة من الشركات الصناعية البريطانية للمدة 1992 - 1995.	عينة الدراسة
استخدمت الدراسة القيمة المعرضة للمخاطرة أنموذج (GARCH)	الأساليب الإحصائية المستخدمة
تهدف هذه الدراسة الى معرفة مقدار القيمة المعرضة للمخاطرة التي يمكن ان تواجه الشركات البريطانية عينة الدراسة اذ تساعد على توزيع الخطر او تقليل كلفة راس المال او تقليل السيناريوهات المحتملة له.	هدف الدراسة
والنتائج الأساسية التي توصلت اليها القيمة المعرضة للمخاطرة هي كما يأتي: - 1- تساعد في تشكيل حسابات الشركة في البيئة الخطرة والمتذبذبة. 2- انها تجذب وتستولي على الانتباه عن اسوا المخاطر المتوقعة التي يمكن ان تواجه الشركة وتعرضها للخسارة، لأنها تمتاز بالدقة بوصفها تمثل حاجزا واقيا مسيطر على الخطر.	استنتاجات الدراسة
اعتمدت الدراسة على الشركات البريطانية خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية اللاسيما وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس المخاطرة السوقية.	أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية
ساعدت الباحثان في دعم الجانب النظري والتطبيقي للدراسة.	الاستفادة من الدراسة

2- دراسة (Andersson&Etal, 2001)	
عنوان الدراسة	Credit Risk Optimization with conditional value-at-risk criterion تحسين مخاطر الائتمان باستخدام معيار القيمة الشرطية للمخاطر
عينة الدراسة	عينة من الشركات الصناعية السويدية عام 2000
الأساليب الإحصائية المستخدمة	استخدمت أنموذجا مبنيا على القيمة المعرضة للخطر المشروطة (CVaR) والتي تعرف كمعدل للتجاوز في المخاطر
هدف الدراسة	يمكن لهذا الأنموذج ان يضبط جميع الاوضاع في نفس الوقت عن طريق مجموعة من الوسائل المالية لتقليل خطر القيمة المعرضة للمخاطرة سواء في الاستثمار او التمويل.
استنتاجات الدراسة	واهم النتائج التي توصلت اليها هذه الدراسة هو عند استخدام تحليل مونتكارلو، توصلوا الى ان اللوغاريتمات كفاءة جدا في القياس وذلك لتمكنها من معالجة مئات الأدوات والاف السيناريوهات في مجموعة من الأسهم الفعالة في السوق.
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	لقد كانت أوجه الاختلاف من ناحية المؤشرات وعينة الدراسة
الاستفادة من الدراسة	ساعدت في دعم الجانب النظري والتطبيقي للدراسة.

ثانيا: - الدراسات العربية

1- دراسة (سعيد، 1996)	
عنوان الدراسة	المخاطرة الائتمانية وأثرها في السياسة الاقراضية (دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية)
عينة الدراسة	عينة من 8 مصارف عراقية من عام 1995 الى عام 1989.
الأساليب الإحصائية المستخدمة	التوزيع التكراري للوسط الحسابي توزيع مربع كأي تحليل التباين، معامل الارتباط، معامل الانحدار المتعدد، تحليل المركبات الأساسية والتحليل المميز .
هدف الدراسة	هدف الدراسة هو قياس المخاطرة الائتمانية والسياسة الاقراضية عن طريق تقسيم العملية الاقراضية الى ثلاث عناصر (المصرف , القرض , والمقترض).
استنتاجات الدراسة	والنتائج الأساسية التي توصلت اليها الدراسة هي وجود ترابط موضوعي بين المخاطرة الائتمانية، السياسة الاقراضية , ونجاح اهداف اسلوب الدراسة (العلة، المعول، العلاج) .
أوجه الاختلاف مع الدراسة الحالية	اعتمدت الدراسة على عينة من 8 مصارف عراقية من عام 1995 الى عام 1989 . خلاف الدراسة الحالية التي تناولت المصارف التجارية العراقية للاسما وكذلك اختلفت بالمؤشرات المستخدمة لقياس المخاطر الائتمانية.
الاستفادة من الدراسة	ساعدت في دعم الجانب النظري والعملية للدراسة.

ثالثاً: . مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة

بعد إطلاع الباحثان على الدراسات السابقة وتحليلها في مجال المخاطرة السوقية وطرائق قياسها وكذلك قياس معدلات التعثر في السداد، قد أفادت الباحثان من الدراسات السابقة في الجانب النظري وفي تحديد متغيرات الدراسة، ويمكن للباحثة أن تحدد المجالات التي استفادت منها الدراسة الحالية:

1- عن طريق الاطلاع على فقرات الدراسات السابقة اذ تمت الاستفادة منها في تعزيز الجانب النظري في الدراسة الحالية والتعرف على آراء الكتاب والباحثين.

2- معرفة ما توصلت اليه الدراسات وما التوصيات التي بشأن ذلك والانطلاق من اذ انتهت.

3- الاطلاع على الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل ومعالجة المخاطرة السوقية، ومعدلات التعثر في السداد، والتي عن طريقها تم تحديد الأساليب الأكثر ملائمة لمتغيرات الدراسة.

رابعاً: - ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

1- على حد علم الباحثان تعد هذه الدراسة الأولى عربياً اذ تناولت قياس المخاطرة السوقية عن طريق القيمة المعرضة للمخاطرة (var) باستخدام أنموذج (Riskmetrics).

2- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة انها قامت بقياس مؤشرات معدلات التعثر في السداد واستخدمت عينة من مجموعة مصارف التجارية اللاسيما للمدة 2005-2017.

3- تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باستعراضها النظري وتحليلها المالي والاحصائي في الجانب التطبيقي.

4- تناولت الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية وهو تأثير المخاطرة السوقية على معدلات التعثر في السداد.

5- تحاول الدراسة توضيح أهمية قياس المخاطرة السوقية ومدى تأثيرها على معدلات التعثر.

6- تم اعتماد على المؤشرات المستخدمة لقياس متغيرات الدراسة وذلك بالرجوع الى الكتب الأجنبية.

الفصل الثاني

المبحث الأول: - المخاطرة السوقية

تمهيد

إن تنامي العولمة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض واشتداد المنافسة وتطور وسائل الاتصالات، أدى إلى زيادة الخدمات المصرفية المقدمة وتنوعها، وزيادة تعقيد العمليات المصرفية. ولمقابلة هذا التطور والمخاطر المرتبطة به، أصبح من الضروري الاهتمام بإدارة المخاطر المصرفية.

أولاً: - مفهوم المخاطرة

تنشأ المخاطر عندما يترتب على القيام بعمل ما أكثر من احتمال عن نتيجته مع عدم التأكد مما ستكون عليه النتيجة النهائية لهذا العمل، وتتمثل المخاطر في الظروف أو الأحداث غير المؤكدة، والتي لو حدثت سيكون لها بحالة عدم التأكد والتعرض تأثير سلبي أو إيجابي على أهداف المشروع، ومن ثم يرتبط مفهوم المخاطر أساساً بضعف قنوات الاتصال داخل لهذه الحالة المرافق لأنشطة المؤسسات المالية. وقد جرت العادة على قياس هذا الخطر باستخدام الانحراف المعياري للنتائج المتوقعة عن النتيجة الفعلية (Gary,2009:13).

تعرف المخاطرة أيضاً "بانها امكانية حدوث شيء خطير او غير مرغوب فيه، وهي في الوقت نفسه تعني الشيء الذي يمكن أن يسبب الخطر نفسه". وهي الحالة التي تتضمن احتمال الانحراف عن الطريق الذي يوصل الى نتيجة متوقعة أو مأمولة (Vaughan&Therese,1999:7).

ثالثاً: - انواع المخاطر

يمكن ان نصنف انواع المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف الى مخاطر مالية ومخاطر الاعمال وكما يأتي: -

1- المخاطر المالية: وهي المخاطر المتعلقة بإدارة اصول وخصوم المصرف، وينجم عنها خسائر مالية، يتطلب هذا النوع من المخاطر رقابة واشراف مستمرين لدى ادارة المصرف وفقا لتوجهه السوق وحركة الاسعار والاوزاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف ذات الصلة وتصنف الى ثلاث اقسام وهي (Saunders,2000: 17) : -

أ- مخاطر الائتمان: هي الخسائر المالية المحتملة الناتجة عن عدم قيام العميل بالوفاء بالتزاماته تجاه المصرف بالوقت المحدد، والتي يتأثر بها إيرادات المصرف ورأسماله. وتعد القروض أهم مصادر مخاطر الائتمان (كراسنه،2006: 39).

ب- مخاطر السيولة: تنشأ مخاطر السيولة عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الالتزامات، وعندما تكون السيولة غير كافية يتعذر عليه الحصول على اموال كافية سواء عن طريق زيادة الالتزامات أم تحمل تكلفة معقولة بتحويل اصوله بسرعة الى اصول سائلة مما يؤثر في ربحيته، وفي الحالات القصوى من الممكن ان تؤدي عدم كفاية السيولة الى انعدام الملاء المالية للمصرف (شاهين،2005: 11).

ت- مخاطر السوق: ويقصد بالمخاطر السوقية هي المخاطر الناشئة عن التحركات المعاكسة في أسعار السوق. إذ تتضمن مخاطر السوق التغيرات في أسعار السلع (مثل تلك المطلوبة للإنتاج) والتغيرات في أسعار الأسهم والفوائد ومعدلات الصرف الأجنبية (Vaughan,2008:15).

2- مخاطر الاعمال: يشمل هذا النوع المخاطر المتولدة من ضعف في الرقابة الداخلية، أو ضعف في الأشخاص والانظمة، أو حدوث ظروف خارجية، والتي قد تؤدي جميعها الى خسائر غير متوقعة ومنها الاحتياطي المالي (الاختلاس)، التزوير (كراسنه،2006: 40) ويمكن تعريف مخاطر الاعمال " بانها مفهوم يستخدم للتعبير عن حاله عدم التأكد عن الاحداث او النتائج التي من الممكن ان تحدث تأثير مادي وملموس للمصرف " وهناك انواع لهذه المخاطر وهي كما يأتي (ابراهيم، 2009: 28):

أ- المخاطر التشغيلية: عرفت لجنة بازل المخاطر التشغيلية على أنها مخاطر الخسارة الناتجة عن العمليات الداخلية غير الكافية أو الفاشلة، والأنظمة، والعنصر البشري، أو نتيجة احداث خارجية (Scott & Koch, 2006, 338).

ب- المخاطر القانونية: تقع هذه المخاطر في حاله انتهاك القوانين او القواعد او الضوابط المقررة لاسيما تلك المتعلقة بمكافحة عمليات غسل الأموال، أو نتيجة عدم التحديد الواضح للحقوق والالتزامات القانونية الناتجة عن العمليات المصرفية الالكترونية ومن ثم عدم وضوح مدى توافر قواعد لحماية المستهلكين في بعض الدول أو لعدم المعرفة القانونية لبعض الاتفاقيات المبرمة باستخدام وسائل الوساطة الالكترونية. وتتعرض المصارف لأشكال مختلفة من المخاطر القانونية التي يمكن ان تخفض قيمة موجوداتها أو تزيد من الالتزامات كما هو متوقع، وذلك بسبب عدم توفر المعلومات والنصائح القانونية في المصرف، كذلك قد تتعرض المصارف لتلك المخاطر بسبب الدخول في صفقات معينة والتي لا يوجد لها قانون ينظم التعامل (عبد القادر، 2006: 150).

ت- المخاطر السياسية: وهي المخاطر الناتجة عن القوانين والتشريعات الصادرة من الدولة أو السلطات الحكومية، كفرض الضرائب، تغير السياسات النقدية أو التمويلية، وغيرها. كما تتجم المخاطر السياسية من الاضطرابات أو المقاطعات والتأميم والعولمة (عبد الكريم، 2007: 8).

ث- المخاطر الاستراتيجية: يسمى هذا الخطر بخطر السياسة العامة، على سبيل المثال نذكر خطر التوسع في منح القروض من طرف البنوك الغربية للدول النامية، أو تخصص البنك في سوق يشهد حالة انخفاض في الاداء (الاستثمار في مجالات اقل عائداً)، ويبين هذا الخطر غياب أو سوء توجيه استراتيجي للبنك مما يحمله نتائج سلبية على مسار تطوره ونموه خصوصاً في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة (علي واخرون، 2013: 126).

رابعا: - المخاطرة السوقية

تتمثل مخاطر السوق في مخاطر تعرض المنشأة لخسارة من الحركات غير المواتية في أسعار السوق الناتجة عن التغيرات أو التقلبات في أسعار أدوات الدخل الثابت وأدوات حقوق الملكية والسلع والعملات وعقود خارج الميزانية العمومية ذات الصلة. بالإضافة إلى ذلك، فإن مخاطر السوق تأتي من مخاطر العملات الأجنبية والسلع العامة في جميع أنحاء البنك (أي في الكتب التجارية والمصرفية). ومن ثم فإن المكونات الرئيسية لمخاطر السوق هي مخاطر سعر الفائدة ومخاطر سعر الصرف ومخاطر السلع ومخاطر العملات. يشمل كل عنصر من عناصر المخاطر جانباً عاماً من مخاطر السوق بالإضافة إلى جانب مخاطر أخرى تنشأ في البنوك (Greuning & Bratanovic, 2009: 227-228).

وكذلك يقصد بالمخاطرة السوقية هي المخاطر الناتجة عن التحركات العكسية في القيمة السوقية لأصل ما (سهم، سند، قرض، عملة او سلعة)، او عقد مشتق مرتبط بالأصول السابقة (علما ان القيمة السوقية للعقد المشتق ترتبط بعدة أمور، سعر الأصل محل التعاقد، درجة تقلبه، أسعار الفائدة ومدة العقد) (Banks eatl, 2003: 15).

اذ تم تقسيم المخاطرة السوقية الى اربعة انواع هي مخاطرة سعر الفائدة ومخاطرة اسعار الصرف ومخاطرة ادوات الملكية ومخاطرة اسعار السلع، مخاطر السيولة ومخاطر العملة يأتي: - (Crouhy eatl,2002:38).

1- مخاطر الملكية: يكون سوق الاسهم محفوفاً بالمخاطر بسبب الانتشار الموجود للنواتج والمقاييس المعتادة لهذا التفاوت هو الانحراف المعياري او التباين، ويمكن تجزئة مخاطر اي سهم الى جزئين هما (Kang,2008:449):

1. المخاطر الفريدة Unique Risk: - وهي المخاطر اللاسيما بالأسهم.

2. مخاطر السوق Market risk:- وهي المخاطر التي تصاحب التغيرات التي تحدث على مستوى السوق ككل اذ يستطيع المستثمرون ان يلغوا المخاطرة الفريدة عن طريق حمل محفظة جيدة التنوع.

2- مخاطرة اسعار الفائدة: هي المخاطر التي يتكبدها المصرف نتيجة تقديمه لقرض بسعر الفائدة السائد الان، مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف، ثم اضطر الى إعادة تمويله بسعر فائدة اعلى، فإذا كان سعر الفائدة على القرض ثابتاً، مع ارتفاع سعر إعادة التمويل فإن عائد المصرف الصافي سينخفض، بسبب أن آجال القروض لا تتوافق مع آجال الودائع، وهكذا يتعرض المصرف إلى حالة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات أسعار الفائدة. وتستطيع إدارة المصرف السيطرة ضمن حدود معينة على مخاطر أسعار الفائدة (عبد الله، 2005: 113).

3- مخاطرة اسعار الصرف: تعرف مخاطر اسعار الصرف " بانا مخاطرة الخسائر المرتبطة بتقلبات اسعار الصرف وتعني الخسائر المحتملة التي تتعرض لها المؤسسة جراء تغيرات تكافؤ الصرف بين عملة نقدية محلية وعملة نقدية اجنبية. وان التغيرات تتأثر عادة من مكاسب او من خسائر أسعار الصرف (Guedj,2001:420-421).

4- مخاطرة اسعار السلع: وهي المخاطر التي تنشأ من التغيرات السعرية لعملة معينة مقابل اخرى ويتم حدوثها نتيجة وضع الاستثمارات بعملات مختلفة ولا سيما عندما تكون الاستثمارات عابرة للحدود (29) (Gestel&Baesens,2009: او تنشأ من المراكز المفتوحة او غير المتحولة بالكامل بعملة معينة، وتنشأ هذه المراكز كنتيجة طبيعية للعمليات التجارية وليس من اي رغبة واعية لاتخاذ مراكز تداول العملات. (Crouhy) (et,2006:28

5- مخاطر العملات: تتمثل مخاطر العملات في المخاطر التي تتقلب فيها القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية معينة نتيجة للتغيرات في سعر صرف العملة. يمكن أن تكون أسعار صرف العملات عرضة لتغيرات كبيرة وغير متوقعة، ويمكن أن يكون فهم المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار صرف العملات وإدارتها أمراً معقداً للغاية.

على الرغم من أنه من المهم أن نعترف بأن أسعار صرف العملات هي بالتأكيد عامل خطر للسوق، فإن تقييم أدوات العملة يتطلب عادة معرفة سلوك كل من أسعار صرف العملات الفورية وأسعار الفائدة. يتم تحديد كل قسط إضافي أو خصم قيمة لعملة أجنبية معينة مقابل العملة المحلية إلى حد كبير من أسعار الفائدة النسبية في السوقين الوطنيين. مثل

جميع مخاطر السوق، تتطور مخاطر العملات من المراكز المفتوحة والمتوازنة بشكل غير مناسب أو التحوط. إن الارتباطات غير الكاملة بين العملات وأسواق الفائدة الدولية تطرح تحديات ملموسة لكفاءة استراتيجيات التحوط في العملات (Milanova, 2010 :399).

6- مخاطر السيولة: هي المخاطر المرتبطة باحتمالية ان تواجه المصارف مصاعب في توفير الأموال اللازمة لمقابلة التزاماتها (مطلوباتها المستحقة). وتظهر هذه المخاطر عندما لا يستطيع المصرف تلبية الالتزامات اللاسيما بمدفوعاتها في مواعيدها بطريقة فعالة من اذ التكلفة، أي تتمثل في عجز المصرف عن تدبير الأموال اللازمة بتكلفة عادية. ولمخاطر السيولة ثلاث جوانب، الأول نقص شديد في السيولة، الثاني احتياطي السلامة الذي توفره محفظة الأصول السائلة والثالث القدرة على تدبير الأموال بتكلفة عادية، وينتج عن الحالة الأولى أي عدم توفر السيولة الى الإفلاس، أي انها خطر قاتل (حماد، 2003: 200).

خامسا: - أهمية قياس مخاطر السوق: ان لقياس المخاطر السوقية أهمية كبيرة لدى القطاع المصرفي وذلك عن طريق قدرته على معالجة او تلافي العديد من المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها الجهاز المصرفي واهمية قياس المخاطر السوقية موضحة كما يأتي:

- 1- **تقويم الاداء:** تسمح بنظام عقلائي اضافي ناتج عن احتساب نسبة العائد الى المخاطرة.
- 2- **تخصيص الموارد:** يقارن العوائد بمخاطر السوق في مختلف مجالات التبادل والتي تسمح بتحديد المجالات ذات العائد الاكبر لكل وحدة من المخاطر التي يمكن ان تواجهه راس المال بموارد أكثر (Studer,2004:21).
- 3- **المعلومات الادارية:** تقدم معلومات الى الادارة العليا توضح فيها المخاطر التي يتعرض لها المتداولون عن طريق مقارنة كشف المخاطر مع الموارد الرأسمالية للمؤسسة المالية.
- 4- **التشريعات:** ان ارتفاع الاسعار لبعض المخاطر دفع لجنة بازل والبنك الاحتياطي الفدرالي الامريكي الى تشريع متطلبات رأسمالية عالية للمخاطر النظامية (السوقية) (Wladkowski,2012: 173-177).

سادسا: - نماذج قياس المخاطرة السوقية

1- أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر Risk Adjusted Return On Capital (RAROC): تطرائق العديد من الكتاب والباحثين إلى مفهوم (RAROC) من وجهات نظر عديدة متباينة ومختلفة " اذ عرف على انها ((طريقة لقياس الربحية على أساس المخاطر والتي عن طريقها يمكن المقارنة المنسقة للعوائد المالية المحفوفة بالمخاطر لسلسلة من المشروعات او الاستثمارات وفي العادة يتم تحديدها كونها نسبة العائد المعدل وفق المخاطر الى راس المال الاقتصادي، وان مخاطر العائد هي التي يتم تعديلها وقياسها)) (Charles, 2004: 42).

2- اختبار الضغط (الجهد/ التحمل): المصارف التي تستخدم مدخل النماذج الداخلية لاستيفاء متطلبات رأس المال ومخاطر السوق تخضع لبرنامج شامل وصارم لاختبار الضغط (Altman,2010:189)، هذا الاختبار يحدد الحالات التي من الممكن ان تؤثر على المصرف بعده المكون الرئيس لتقويم مركز رأس المال، ان سيناريوهات الضغط (المشاهدة) التي يقوم بأجرائها المصرف تغطي مدى من العناصر التي يمكن ان تنتج خسائر او ارباح غير عادية في المحفظة التجارية، وتجعل السيطرة على المخاطر في تلك المحافظ صعبة جدا، هذه العناصر تتضمن حالات اقل احتمالية لكل انواع المخاطر الرئيسية والمتضمنة للمكونات المختلفة لمخاطر السوق والائتمان

والتشغيل، لذا يكون سيناريو الضغط بمثابة تسليط الضوء على تأثيرات الحالات للمراكز التي تظهر الخصائص الخطية وغير الخطية للسعر، بمعنى الخيارات والادوات ذات الخصائص المتشابهة للخيارات (Allen,D,2005: 66).

3- **الحساسية:** هو الطريقة التي يتم بواسطتها قياس النسبة المئوية للتغير في صافي القيمة الحالية، والتي تنتج عن التغيرات بنسبة مئوية محددة في المتغير المدخل عندما تكون قيم جميع المدخلات الأخرى المتوقعة باقية كما هي (Brigham eatl,2011:437). وان هذا الأسلوب يعتبر من أكثر الأساليب استخداماً في تحليل المخاطر. وهو يبدأ مع سيناريو الحالة الأساسية والتي بموجبها القيمة الحالية الصافية للمشروع يتم ايجادها باستخدام القيمة الحالية الأساسية لكل متغير من المتغيرات المدخلة، ويستخدم تحليل الحساسية العديد من التقديرات الممكنة للعوائد من اجل إدراك شكل التغيرات في النتائج (Damodaran,2011:239).

4- **القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR):** برز مفهوم القيمة المعرضة للمخاطر (Value at Risk) بوصفها حقلاً معرفياً من حقول الإدارة المالية المتقدمة في السنوات الأخيرة من القرن العشرين وبدايته القرن الحادي والعشرين. وقد شهدت الادارة المالية تطورات كبيرة فيما متاح لها من ادوات وتقنيات في تقدير المخاطر المستقبلية التي قد تتعرض لها قيم الاسهم السوقية لها (Holton,2002:25). هناك العديد من التعاريف للقيمة المعرضة للخطر والتي إن اختلفت في النص إلا أنها كلها ذات مضمون واحد ومن هذه التعاريف هو تعريف (John,2008:226) الذي عرف القيمة المعرضة للخطر بانها يشير إلى قياس مخاطر المحفظة وهي عبارة عن بيان لمستوى احتمال مخاطر معينة، فإن الخسائر المحتملة لن تتجاوز الـ الناتج عن القيمة المعرضة للخطر، وهو مقياس شائع الاستخدام في الصناعة المصرفية، هناك العديد من المنهجيات أو الطرائق المختلفة التي يتم استخدامها على أرض الواقع لحساب القيمة المعرضة للخطر VaR ومن هذه المنهجيات ما يأتي:

أ- **الطرائق القياسية (Standard methods):** ان الطريقة القياسية لحساب (VAR) يعتمد على التوزيع الطبيعي، وذلك عن طريق تطبيق المتوسط والانحراف المعياري σ . ومن ثم سنقوم بالاعتماد على خصائص هذا التوزيع لتقدير الاحداث غير الملائمة ومن ثم تحديد قيمة (VAR) (نجار،2014: 190). فتعددت الأساليب القياسية لحساب (VAR) ولعل أفضلها وأكثرها شهرة هو أنموذج (RiskMetrics)، وسنحاول بشكل خاص التركيز على طريقة مقياس المخاطر (RiskMetrics) في هذه الدراسة لأنه يعد من الأساليب الحديثة المهمة التي يجب ان تدرس وتطبق، وسنعرض العديد من الطرائق القياسية وهي كما يأتي: -

1- **أنموذج التباين / التباين المشترك:** وهي طريقة ترتكز على مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدر، اذ تسمح بمعالجة مئات الأدوات المالية في آن واحد، وذلك عن طريق تكوين ثلاث مصفوفات هي:

- مصفوفة الانحراف المعياري.
- مصفوفة معاملات الارتباط.
- مصفوفة الاوزان.

2- **أنموذج مقياس المخاطر (RiskMetrics):** يمكن تلخيص مراحل هذا الأنموذج في العديد من الخطوات وهي كما يأتي (Sardi,2002:137-138): -

- جميع المشاهدات والمعطيات عن تغيرات الإدارة المالية التي نريد حساب قيمتها عند الخطر في مدة زمنية معتبرة ولتكن السنة. علما ان اغلبية طرائق حساب (VAR) تعتمد على فرضية ثبات المعطيات السابقة للتنبؤ أحسن بالمستقبل.
- حساب الانحراف المعياري عن طريق تلك المشاهدات، ومن ثم استنتاج الخسارة القصوى التي يمكن عن طريقها ان تتعرض لها الإدارة المالية والتي تساوي قيمة الانحراف المعياري.
- ان هذه الطريقة تركز على فرضية خضوع توزيع تغيرات الأسعار للقانون الطبيعي، بمعنى ان هناك دائما احتمال قوي لان تكون المشاهدة قريبة من المتوسط، واحتمال ضعيف حتى تكون هذه المشاهدة بعيدة عن المتوسط. ومن ثم يجب اختيار مستوى الثقة المرغوب، واستخراج عدد مرات ترجيح الانحراف المعياري لاستنتاج قيمة (VAR).
- اما إذا تعلق الامر بمحفظة متنوعة من الأصول، فان تطبيق هذا الأنموذج لحساب (VAR) يتطلب حساب درجة ارتباط الأدوات المالية فيما بينها، لان ذلك يسمح بقياس درجة ارتباط قيمة متغير (أصل مالي) مع قيمة متغير اخر (أصل مالي اخر)، مما يسمح بتعويض الخسارة المترتبة عن أصل بالربح المحقق من أصل اخر. ومن ثم فان توزيع المحفظة من شأنه ان يخفض من قيمة الخسارة ومنه تقليص القيمة المعرضة للخطر.
- وبافتراض ان درجة الثقة تساوي 99% فان عدد الانحرافات المعيارية هو (2.326) قانون التوزيع الطبيعي.

ب- **المحاكاة التاريخية (Historical Simulation):** ان إحدى طرائق حساب المخاطر تتمثل في افتراض أن التاريخ سيعيد نفسه والأحداث ستتكرر كما وقعت في الماضي. إن المنهجية التاريخية لحساب القيمة المعرضة للخطر تقترض على وجه التحديد أن التوزيع الذي عن طريقه سيتم رسم عوائد الأصول المستقبلية في ظل أفق المخاطر مطابق لتوزيع عوائد الأصول التاريخية اللاسيما بإطار أو مدة زمنية محددة. في ظل هذا الافتراض، فإن القيمة المعرضة للخطر يمكن أن تحسب باستخدام عينة من الإحصاءات اللاسيما بسلسلة زمنية للعوائد السابقة للأوراق المالية. (CULP,2001:344-245).

ت- **محاكاة مونت كارلو (Monte Carlo Simulations):** ان أسلوب تحليل محاكاة مونت كارلو هو أسلوب احتمالي يقوم على تجربة الفرص المحتملة عن طريق معاينة عشوائية، ويستخدم عندما يتضمن النظام عناصر واضحة لها فرصة للتأثير في سلوك النظام. وهو يستند إلى فكرة استخدام التجارب الإحصائية من أجل الحصول على حل تقريبي وجعله قابل للتطبيق على المسائل المعقدة. ويمكن تقسيم أسلوب مونت كارلو إلى خمس خطوات رئيسية تتمثل بتحديد التوزيع الاحتمالي للمتغيرات الهامة في النظام وتحديد التوزيع الاحتمالي لكل متغير فضلا عن تحديد مجال من الأرقام العشوائية لكل متغير وتوليد الأرقام العشوائية والقيام بالمحاكاة لسلسلة المحاولات (Cox,2006:203).

المبحث الثاني: - معدلات التعثر في السداد

تمهيد

غالبا ما تتعرض المصارف الى أزمات وخسائر كبيرة تهز كيانها واستقرارها وتفقد الثقة من طرف عملائها. وهذا بسبب تعرضها لعدة مشاكل مصرفية خطيرة، ومن أخطر هذه المشاكل هي مشكلة التعثر في السداد.

أولاً: مفهوم معدلات التعثر في السداد

تختلف تسمية معدلات التعثر في السداد من مصرف لآخر فهي تسمى الديون المتعثرة، الديون المشكوك في تحصيلها، الديون الحرجة، الديون الراكدة، الديون المجمدة، الديون العالقة الصعبة، والقروض المتعثرة، وأيا كانت التسمية التي تطلق عليها فيمكن تعريفها كما يأتي:

فيعرف المندلسي مفهوم التعثر "بانه تلك التسهيلات الائتمانية بجميع أنواعها التي منحها المصرف لبعض الزبائن في الماضي ولم يهتم هؤلاء الزبائن بسداد قيمتها والفائدة المستحقة عليها للمصارف في اجال استحقاقها، وبمرور الوقت تعنت حسابات هذه التسهيلات الائتمانية الى حسابات مدينة راكدة" (المندلسي،2002:).

واكد (Rose) ان الديون المتعثرة يقصد بها هي القروض التي لم تعد تحقق للمصرف إيرادات من فوائدها (Rose,2002:118).

وعرف الواكد معدلات التعثر "بانها الدين الذي تدعو المعلومات المتاحة عنه الى الاعتقاد بان إمكانية تحصيله قد أصبحت محل شك، وانه من الصعب بالإمكان تحديد نسبة او قيمة ما يمكن اهلاكه منه او موعد ذلك" (الواكد،2000)، وهذا يعني بان الملتزمون به لا يستطيعون خدمته بشكل منتظم، وذلك عن طريق تسديدة او تسديد اقساطه وفوائده على الأقل، اذ يحتسب متعثر بعد مرور مدة تتراوح ما بين ستة أشهر عن توقف الملتزمين بها عن سدادها.

ثانياً: أسباب تعثر الديون

تعد الديون المتعثرة ازمة تواجهه البنوك في نشاطاتها، اذ تؤدي الى تجميد جزء مهم من أموال المصرف نتيجة لعدم قدرة العملاء على تسديد القروض وفوائدها، اذ تعدد اسباب تعثر القروض وعدم سدادها في مواعيد استحقاقها الى العديد من الأسباب التي يمكن تصنيفها الى ثلاث مجموعات رئيسية وهي (شنة،62: 2009):

1- الأسباب المتعلقة بالمصرف: بوصف المصرف هو المسؤول عن خطوات وأساليب الدراسة المتعلقة بالقروض، وهو المسؤول عن منح القرض ومتابعته فان أي تقصير في هذه الإجراءات سيؤدي الى تعثر القرض لاحد الأسباب الاتية (براق،8-9: 2008):

أ- عدم قدرة المصرف على تقدير الحاجات النقدية للمقترض.

ب- أخطاء في التحليل الائتماني.

ت- خطأ في تقدير الضمانات.

ث- منح المصرف للمقترض حصيلة القرض لاستخدامها دفعة واحدة.

2- الأسباب المتعلقة بالمقترض: كثير ما تقع المصارف ضحية اخطائها وهي وليست أخطاء الغير، ومن ثم تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة البنك ذاته، ولأن المقترض سواء كان فردا او مؤسسة هو أحد طرفي العلاقة الائتمانية، فإنه يمكن ان يتسبب في تعثر القروض وذلك في النقاط التالية (النجار، 84،85: 2000): -

أ- استخدام القرض لغير الغرض الذي منح لأجله.

ب- ضعف القدرات التسييرية للمقترض.

ت- سوء نية المقترض.

ث- وجود خطأ في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول.

3- أسباب خارجية: وهي تشمل الظروف المحلية والدولية مثل العوامل السياسية والاقتصادية والتشريعية وهي كالاتي (الشمري، 20: 2009): -

أ- الظروف الاقتصادية: التي تخرج عن إدارة المقترض وعن تأثيره ومن امثلتها:

- اهداف خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما يطرأ عليها من تعديلات، وما تطلبه تنفيذها من اصدار قرارات اقتصادية ومالية ونقدية قد تؤثر أحيانا على بعض الأنشطة في الدولة.
- اتجاهات الدورات الاقتصادية سواء في الاجل القصير او الاجل الطويل وتأثيرها على الأنشطة المختلفة من اذ التوظيف والدخل.

ب- الظروف السياسية: وتشمل هذه الظروف القرارات كافة التي تتخذها الحكومة وما ينتج عنها سواء في المجال الصحي او البيئي او الضرائب او الجمارك، وكذلك أوضاع الحروب او عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، وكل هذه العوامل تؤثر على القدرة التسويقية لدى العميل ومن ثم تؤدي الى تعثره.

ت- الظروف الطبيعية: وتشمل الفيضانات والهزات الأرضية والحرائق وغيرها من الكوارث.

ث- الظروف التكنولوجية: وأهمها ظهور سلع بديلة متطورة تفقد العميل حصته في السوق.

ثالثا: أنواع التعثر

1- التعثر الاقتصادي:

ويقصد به حالة الشركة التي تعجز عوائدها المتحققة عن تغطية كل التكاليف ومن ضمنها تكلفة التمويل، وبمعنى اخر يعني ضعف الإدارة في تحقيق عائد على الاستثمار يقل عن معدلات الفائدة السائدة في السوق، او لا يتناسب مع المخاطر المتوقعة لتلك الاستثمارات (النجار، 1997).

2- التعثر المالي:

يعني عدم مقدرة المشروع على الدفع والوفاء بالالتزامات اتجاه الغير، وان العسر المالي قد يكون فنيا اي عدم قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الاجل، مثل مستلزمات انتاج و سداد أجور ومرتبات العمال و سداد أقساط وفوائد القروض، وهو عدم مقدرة المشروع على تغطية جميع التزاماته المستحقة عليه، وينشأ عندما تكون قيمة الأصول الي في حوزته غير كافية لتغطية الالتزامات القصيرة والطويلة الاجل نتيجة تحقيق المشروع لخسائر متتابة تؤثر في راس مال المشروع (Brigham,1985).

رابعا: مراحل التعثر

ان التعثر المالي لا يتم دفعة واحدة بل يجب ان تشترك جميع المستويات الإدارية التي تتولى الاشراف على الفرع وربما المدير التنفيذي للمصرف في تقدير الأسباب ودرجة الخطورة، حتى يكون قرار المصرف في اعتبار الدين متعثرا في محله والتعثر المالي يتم عبر عدة مراحل للوصول الى مرحلة التعثر ومن ثم يجب معرفة المراحل التي تسبقه من اجل متابعته قبل ان يصل الى مرحلة حرجة وتتمثل هذه المراحل فيما يأتي (زينب،18: 2012):

1- المرحلة الأولى: وهي مرحلة ظهور العائق والمسبب لكبوة المؤسسة الاقتصادية، فهنا السبب يتباين من مؤسسة لأخرى، اذ يمكن ان يكون السبب راجع الى ظروف خارجية محيطة بها كتلك المتعلقة بالمنافسة الشديدة وظهور منافس قوي ينافس بالسعر والجودة، تخفيض التعريفات الجمركية على السلع البديلة، السياسة الاقتصادية، السياسة النقدية ومدى استقرار التشريعات او بسبب داخلي متعلق بالسياسة الداخلية او إدارة المؤسسة في حد ذاتها.

2- المرحلة الثانية: ترتبط هذه المرحلة بعدم قدرة الشركة على مقابلة التزاماتها الجارية وتكون بحاجة ماسة للنقديت، وذلك على الرغم من امتلاكها لأصول مادية تزيد في قيمتها عن قيمة التزاماتها الاجمالية تجاه الغير والتي يعكسها جانب الخصوم في الميزانية. يصطحب هذه المرحلة التدني في أداء المؤسسة الاقتصادية، فهذه المرحلة تتجلى ماليا عن طريق بدء التدني في مبيعات وارياح المؤسسة وتسجيلها لخسائر متتالية، احتياجها للسيولة النقدية ولجوئها للاقتراض القصير الاجل والاقتراض التجاري بشكل ملفت للانتباه (عادل،49: 2011).

3- المرحلة الثالثة: ويتبع المرحلة الثانية دخول المؤسسة مرحلة التغيير وتراكم الخسائر وهي تأخذ أحد الاشكال التالية (زينب،19: 2012):

- الاستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل مستقر نسبيا، أي قد يمتد ذلك لسنوات.
- الاستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل بطيء.
- الاستمرار في حالة التراجع في الأداء بشكل مزمّن، معناه ان يكون أداء المؤسسة ضعيف جدا قبل انتهاء مدة حياتها.
- وصول المؤسسة مباشرة الى حالة الفشل الحاد فاين يكون أداء المؤسسة مستوى جيد وفجأة يظهر انخفاض حاد في أدائها.

4- المرحلة الرابعة: وهي مرحلة انحدار الأداء ليصل الى المستوى الضعيف جدا، ليتم اعلان المؤسسة عن توقفها عن الدفع وافلاسها النهائي وهي المرحلة الأخيرة للتعثر المالي.

خامسا: استراتيجية معالجة التعثر

1- استراتيجية تتعلق بالديون: ان أفضل استراتيجية للتعامل مع الديون المتعثرة، هي العمل على تفاديها عن طريق صياغة وتنفيذ سياسة ائتمانية سليمة، باذ يتم التسديد عن طريق الاعتماد على التدفقات النقدية للنشاط التجاري، والاعتماد على ضمانات كافية، واستثناء الضمانات الضعيفة قبل منح التسهيلات، فضلا عن اتباع إجراءات وسياسات ضمان فعالة منذ البداية، للتأكد من طبيعة الضمان، وذلك عن طريق الاشراف الناجح على الائتمان وتكمن أسس الإدارة الناجحة للتسهيلات الممنوحة فيما يأتي (Camp,2004:47)، وهي مراقبة أداء التسهيلات المصرفية بعد منحها والتأكد من استغلال التسهيلات الممنوحة وفق الشروط والضمانات، وللغرض الذي من اجله تم المنح للتأكد من إمكانية التسديد وفي المواعيد المحددة.

2- استراتيجية تتعلق بالعملاء:

أ- استراتيجية محافظة: تبدأ بإجراءات مخصصة تجاه العملاء المتعثرين تصل الى حد المساعدة في تقديم المشورة وفي اقتراح بدائل للسياسة التشغيلية التي يعتمد عليها العميل، إضافة الى ما يمكن ان تقدمه من قروض جديدة لأنهاء حالة العسر المالي لدى العميل او تخفيف شروط التسديد او تعليق الفوائد او جدولة التسهيلات (الزبيدي، 2002: 36).

ب- استراتيجية متشددة: وهي الاستراتيجية التي تقوم بها إدارة الائتمان بالمطالبة الفورية بإشهار افلاس العميل لاسيما إذا ما لاحظت إدارة الائتمان ان العميل المتعثر قد اخفى عنها الكثير من المعلومات، او انه لم يكن صادقا، في معلومات أخرى، وان العميل قد استخدم الائتمان في غير غرضه الذي تقدم من اجله مما أوصلت البنك الى حالة المخاطرة بسبب تعرضه الى الديون المتعثرة، الامر الذي عن طريقه يطلب من إدارة الائتمان اتخاذ كافة الإجراءات التي تضمن حقوق البنك مثل اتخاذ قرار بيع الأصول المرهونة لصالح البنك او المطالبة القانونية بتصفية ممتلكات العميل وغيرها (ارشيد وجودة، 1999).

سادسا: مؤشرات الديون المتعثرة

تزداد أهمية رصد ومتابعة المؤشرات التي يستدل منها دلالات مهمه وفعالة على انه هناك صعوبات تواجهه العميل المقترض وانه بدأ يسير نحو التعثر سنتطرق للمؤشرات التي تسبق التعثر كما يأتي:

أ- مؤشرات تتعلق بمعاملات المقترض مع المصرف

1- مؤشرات متعلقة بحساب المقترض لدى البنك: تعتبر إدارة الائتمان المسؤولة عن الكشف المبكر لحدوث تعثر الديون الممنوحة للعميل قبل الوقوع فيها، وذلك عن طريق عدة مؤشرات تظهر من التعامل مع العميل وهي كما يأتي (أبو عبيد، 3: 2003):

- اصدار شيكات على حساب القرض او الحسابات الأخرى للعميل بأكثر مما تسمح به الأرصدة المتوفرة في هذه الحسابات.

- التخلف عن سداد دفعة مستحقة لأكثر من مدة وتكرار عدم سداد الأقساط والفوائد في مواعيدها.
- تباطؤ حركة الحساب الجاري للعميل الممول من طرف البنك وبصفة لاسيما من جانب الإيداع (الخصيري، 54: 1997).

2- مؤشرات متعلقة بطلبات المقرض (الشمري، 20: 2009):

- تقدم المقرض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات الائتمانية الممنوحة بدون مبرر وبشكل غير مخطط له.
- تقدم المقرض بطلبات متكررة لزيادة سقف التسهيلات.
- الاعتماد بكثرة على القروض القصيرة الاجل.

3- مؤشرات متعلقة بالضمانات

- تراجع القيمة الاسمية للضمانات.
- طلب العميل استبدال الضمانات العينية بضمانات شخصية.

ب- مؤشرات تتعلق بالبيانات المالية للمقرض

1- المؤشرات التي يستدل عليها عن طريق الميزانية العمومية:

- تدهور مركز العميل.
- الزيادة الكبيرة في المخزون السلعي.
- تراجع حقوق الملكية (حقوق المساهمين).

2- المؤشرات التي يستدل عليها من بيان الإيرادات والنفقات (حساب الأرباح والخسائر)

- تراجع حجم المبيعات.
- تركيز المبيعات على عدد محدد من الزبائن.
- زيادة في المبيعات مع انخفاض الأرباح (عادل، 81-82: 2012).

ت- مؤشرات أخرى: فضلا عن المؤشرات التي يستدل عليها من البيانات المالية للمقرض فان هناك مؤشرات أخرى

غير مالية يستدل عن طريقها على احتمال تعثر المقرض مما يؤدي الى اختلال العلاقة بينه وبين المصرف ومن اهم المؤشرات ما يأتي (الحلبي والهيصمي، 7-8: 2004):

- عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه مورديه حتى فقدوا ثقتهم فيه.
- عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه الجمارك والتأمينات الاجتماعية والضرائب.

سابعا: - طرائق قياس معدلات التعثر في السداد

ان لمعدلات التعثر في السداد العديد من المصطلحات اذ يطلق عليها ايضا المخاطر الائتمانية، وتحصل المخاطر الائتمانية عن عدم سداد أصل الدين أو الفوائد أو التأخير في السداد، وتتأثر درجة المخاطر الائتمانية بالظروف الاقتصادية الكلية والسياسية والاجتماعية. ويتم قياسها بنسب ومؤشرات مالية، اهم هذه النسب هي (Rose, 1999: 171)، (Hample&Simonson, 1999: 67-93)، (Rose&Hudgins, 2008: 177) :

- 1- نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.
- 2- نسبة القروض المتعثرة الى راس المال الممتلك.
- 3- نسبة القروض الكلية الى الودائع الكلية.
- 4- نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات.
- 5- نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات.

الفصل الثالث: - تحليل المخاطرة السوقية ومعدلات التعثر في السداد

أولاً: - تحليل المخاطرة السوقية

يتناول هذا تحليل القوائم المالية للمصارف الالهية العراقية، وهي (مصرف بغداد التجاري، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الائتمان التجاري، مصرف سومر التجاري، مصرف الخليج التجاري، المصرف التجاري العراقي) للمدة من 2005-2017، اذ اعتمد التحليل على مؤشر القيمة المعرضة للمخاطرة (VAR) لقياس المخاطرة السوقية بالاعتماد على نموذج مقياس المخاطر (Modele Riskmetrics). ويتم حسابها كما يأتي: -

جدول (1) المخاطرة السوقية للمعيار الصناعي للمصارف للمدة 2005-2017

السنة	المعيار الصناعي للمصارف
2005	5945.125242
2006	758.588762
2007	#DIV/0!
2008	#DIV/0!
2009	13029.55216
2010	19630.25015
2011	10995.15906
2012	#DIV/0!
2013	11777.11367
2014	#DIV/0!
2015	2747.385932
2016	4533.536573

#DIV/0!	2017
#DIV/0!	الوسط الحسابي

المصدر: - اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Excel

نلاحظ من الجدول (1) انفا ان هناك اختلافاً واضحاً بين المخاطرة السوقية للقطاع المصرفي في سنوات الدراسة. ويظهر من الجدول انفا بان اكثر المصارف تأثراً بالعوامل او الظروف التي سبق ذكرها التي اجتاحت العراق، وان المخاطر السوقية عالية للقطاعات المصرفية، أذ نشاهد انه في عام 2007-2008-2012-2014-2017 كان معيار الصناعة للقطاع المصرفي عينة الدراسة بلغ أعلى معيار خلال مدة الدراسة اذ كان يبلغ الى ما لانهاية من المخاطر التي يمكن ان يتعرض لها المصرف أما في عام 2006 كان اقل معدل سنوي للقطاع المصرفي يبلغ (758.588762) وبما أن المخاطرة السوقية خلال سنوات الدراسة عالية فان نسبة تحرك المصارف سيزداد وذلك لان المصارف التجارية العراقية اللاسيما تحاول ان توفر نوع من الحماية للقطاع المصرفي من المخاطر السوقية التي يمكن ان تتعرض لها المصارف.

ثانياً: - تحليل معدلات التعثر في السداد

1- نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات: -

اعتمدت الدراسة في حساب معدلات التعثر في السداد على حاصل قسمة القروض والتسليفات على اجمالي الموجودات، وتظهر هذه النسبة انه كلما ازادت دلت على ارتفاع مخاطر التعثر في السداد للمصرف، لذا سيتم عرض معدلات التعثر في السداد للمصارف المبحوثة لكل مصرف على حده ومن ثم بشكل عام خلال مدة الدراسة من 2005-2017 وحسب التسلسل الاتي وكما يأتي: -

جدول (2) معدلات التعثر في السداد السنوي للمصارف للمدة 2005-2017

السنة	المعيار الصناعي للمصارف
2005	0.149442306
2006	0.123322358
2007	0.086043574
2008	0.064496943
2009	0.114486379
2010	0.183689603
2011	0.185224803
2012	0.20172708

0.201315918	2013
0.18125663	2014
0.19251884	2015
0.187544904	2016
0.182349398	2017
0.157955287	الوسط الحسابي

المصدر : - اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Excel

ويشير الجدول (2) الى معدلات التعثر للمصارف المبحوثة ولجميع سنوات الدراسة، اذ يظهر من الجدول ان اقل نسبة ممنوحة من القروض عام 2008 وبلغت (0.064496943) متأثرة ايضا ببيادر الازمة المالية العالمية. ومن عام 2009 بدأت الاوضاع تتغير نحو التوسع الاقتصادي وزيادة مدخولات البلد من النفط والتوجه نحو الاستثمار والبناء في جميع القطاعات ما نتج عنه زيادة مضطردة في منح القروض وتوجه المصارف نحو تقبل مخاطرة أكثر من السابق اعتمادا على تحسن الوضع الاقتصادي العام ونمو الاستثمارات الداخلية والخارجية اذ بلغت الائتمانات في قمتها عام 2012 لتصل الى (0.20172708) من الموجودات في المصارف المبحوثة. واستمرت هذه الحالة حتى عام 2015 بعدها عادت المعدلات بالانخفاض التدريجي البسيط بسبب الازمة المالية والنقدية التي مر بها البلد والتي نتجت عن الانخفاض الكبير في اسعار النفط مما ادى الى انخفاض معدلات الائتمان الممنوحة مرة اخرى.

2- نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات

اعتمدت الدراسة في حساب معدلات التعثر في السداد على حاصل قسمة مخصص خسائر القروض الى اجمالي القروض والتسليفات، وتهدف هذه النسبة الى بيان مقدار القروض التي عجز فيها المقترضون عن سدادها في تواريخ الاستحقاق المتوقعة اما بسبب عدم الرغبة في ذلك او لعدم تمكن المقترض عن الوفاء بسبب ظروف او مشاكل صاحبت النشاط.

يشير الجدول (3) الى ان معدلات التعثر للمصارف المبحوثة ولجميع سنوات الدراسة، اذ يبين الجدول ان اقل معدلات تعثر كان في عام 2005 اذ بلغ معدل التعثر (0.110826352)، وهذا الانخفاض حدث بسبب اتجاه المصارف نحو عدم منح قروض للمقترضين الذين يكونون عاجزين عن توفير الضمانات التي تمكن عن طريقها ان تسدد قروضهم، أي ان المصرف قام بسياسة يضمن فيها عدم تعرضه لمخاطر تؤدي الى خسائر للمصرف ويفقد سمعته اتجاه المودعين والمساهمين من جهة أخرى.

جدول (3) معدلات التعثر في السداد للمصارف للمدة 2005-2017

السنة	المعيار الصناعي للمصارف
2005	0.110826352
2006	0.251289575
2007	0.397281123
2008	0.613998669
2009	0.423883005
2010	2.997405599
2011	1.344604693
2012	0.548799609
2013	0.337306298
2014	0.248519523
2015	0.517134109
2016	0.122034473
2017	0.13638193
الوسط الحسابي	0.619189612

المصدر: - اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Excel

وبدأ معدل التعثر بالارتفاع تدريجيا الى ان وصل اعلى معدل تعثر في عام 2010 اذ بلغ (2.997405599) وهذا الارتفاع حدث بسبب اتجاه المصارف نحو منح قروض كثير للمقترضين الذين يكونون غير قادرين على توفير الضمانات التي تمكن عن طريقها ان تسدد قروضهم، أي ان سياسة المصارف كانت توسعية بشكل تعرض المصرف الى معدلات تعثر كبير.

المبحث الثالث: - اختبار الفرضيات

يستعرض هذا المبحث أهم ما توصلت اليه الباحثتان عن طريق تحليل علاقات الارتباط والانحدار لمتغيرات الدراسة واختبار الفرضيات وذلك عبر استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل معامل الارتباط الخطي Pearson لقياس درجة الارتباط بين المتغيرات وكذلك استخدام الانحدار الخطي البسيط فضلاً عن استخدام معامل التحديد (R^2) الذي يبين مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تطراً على المتغير المعتمد. وكذلك استخدام معامل الانحدار Beta وقيمة F المحسوبة لمعامل الانحدار لبيان مدى معنوية معامل الانحدار.

أولاً: - اختبار فرضيات الارتباط

1- الفرضية الرئيسية الأولى: . لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ومعدلات التعثر

في السداد.

وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعية هي:

أ- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات.

يبين الجدول (4) وجود علاقة ارتباط عكسي ضعيف جداً ما بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات فقد بلغ معامل الارتباط (-0.150) بمستوى المعنوية ($\alpha = 0.625$) فقد كان مستوى المعنوية كبير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم. ومن ثم فإن القرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات ضمن حدود الدراسة.

ب- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات.

يظهر الجدول (4) وجود علاقة ارتباط عكسي ضعيف جداً ما بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض فقد بلغ معامل الارتباط (-0.057) بمستوى المعنوية ($\alpha = 0.853$) فقد كان مستوى المعنوية كبير جداً لا يمكن الاعتماد عليه لرفض فرضية العدم. ومن ثم فإن القرار عدم رفض فرضية العدم أي عدم وجود علاقة بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض ضمن حدود الدراسة.

جدول (4) مصفوفة معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة

متغيرات الدراسة	المخاطر السوقية	نسبة القروض والتسليفات	نسبة مخصص خسائر القروض
المخاطر السوقية	ارتباط Pearson	-0.150	-0.57
	Sig. (2-tailed)	0.625	0.853
نسبة القروض والتسليفات	ارتباط Pearson	1	0.159
	Sig. (2-tailed)	0.625	0.603
نسبة مخصص خسائر القروض	ارتباط Pearson	0.159	1
	Sig. (2-tailed)	0.603	0.853
	Sig. (2-tailed)	0.097	0.661
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.928

المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

**Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

*Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

ثانياً: - اختبار فرضيات التأثير

1- الفرضية الرئيسية الثانية: . (لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لمخاطر السوقية في معدلات التعثر في

السادس). وتتفرع من هذه الفرضية فرضيتين فرعية وهي: -

أ- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات.

يظهر من الجدول (4) عدم وجود اي تأثير معنوي لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.163-0X_1$ وهي تفسر 2.2% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 2.2% من التغيرات التي تطرأ على نسبة القروض والتسليفات ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.253) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية أنموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.525$)، ومن ثم القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة القروض والتسليفات.

جدول (4) نتائج علاقات الأثر لمخاطر السوقية في نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات

الفرضية الرئيسية الثالثة	المتغير المستقل	معادلة الانحدار	R ²	قيمة F المحسوبة	Sig. F _{جدولية}	قيمة F الجدولية
	المخاطر السوقية	$Y=0.163-0X_1$	2.2%	0.225	0.625	4.84

المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

ب- لا يوجد تأثير ذو دلالة معنوية بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات.

يظهر عن طريق الجدول (5) عدم وجود اي تأثير معنوي لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض فقد كانت المعادلة الانحدار التقديرية $Y=0.652-0.001X_1$ وهي تفسر 0.3% من طبيعة العلاقة بين X و Y أي ان 0.3% من التغيرات التي تطرأ على مخصص خسائر القروض ناجمة عن التغير في المخاطر السوقية، فقد بلغت قيمة F المحسوبة لأنموذج الانحدار البسيط (0.036) وهي اقل من قيمة F الجدولية البالغة (4.84) مما يدل على عدم معنوية أنموذج الانحدار الخاص بهذه الفرضية، بمستوى معنوية ل F هي ($\alpha=0.853$)، ومن ثم القرار هو قبول فرضية العدم وهي لا يوجد تأثير معنوي بين المخاطر السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض.

جدول (5) نتائج علاقات الأثر لمخاطر السوقية في نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات

الفرضية الرئيسية الثالثة	المتغير المستقل	معادلة الانحدار	R ²	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية	Sig. F _{جدولية}
	المخاطر السوقية	$Y=0.652-0.001X_1$	0.475	9.966	4.84	0.009

المصدر: أعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات الحاسبة الالكترونية.

الفصل الرابع/ الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: - الاستنتاجات

توصلت الدراسة لعدد من الاستنتاجات استنادا الى نتائج التحليل المالي والاحصائي وهذه الاستنتاجات هي:

الاستنتاجات هي:

1. ان الأهمية الكبيرة التي احتلها موضوع المخاطرة السوقية في القطاع المصرفي في الآونة الأخيرة بوصفها أداة لقياس خطر السوق والخسائر التي يمكن ان تحصل، الامر الذي مكن المصارف من التوجه نحو إمكانية إدارة المخاطر المالية والسيطرة عليها، مما يساعد إدارة المصارف على اتخاذ قرارات سليمة وصائبة تساعد القطاع المصرفي على تجنب الازمات المالية والاقتصادية.
2. ومن نتائج التحليل المالي تبين ان المخاطرة السوقية عالية جدا في القطاع المصرفي العراقي ويعود السبب في ذلك الى ان أسعار الأسهم شهدت تذبذبا كبيرا مما أدى الى انخفاض الأرباح وتعرض المصرف لمخاطر الخسارة في هيكله المالي، وسبب هذا التذبذب يعود الى التغيرات الاقتصادية في البلد ومنها الانفتاح الاقتصادي على البلدان المجاورة، وظهور منافسة شديدة بين المصارف الامر الذي أدى الى انخفاض ربحية المصرف وتعرضه للمخاطر السوقية الذي انعكس على قيمة السهم السوقية.
3. تبين من نتائج التحليل المالي ان معدلات التعثر في السداد منخفضة، وذلك بسبب إدارة القطاع المصرفي بشكل سليم ساهم في قلة معدلات التعثر، فضلا عن التراجع في تقديم التسهيلات الائتمانية أي انه توجد ودائع غير مستثمرة، ونلاحظ ان مستويات الائتمان الممنوحة في هذا المصرف منخفضة جدا ويعبر عن عدم قيامه بالوظائف الرئيسية وهي منح الائتمان.
4. نلاحظ من نتائج التحليل الاحصائي ان هناك ارتباط عكسي ما بين المخاطرة السوقية ونسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات، أي انه كلما ازدادت المخاطرة السوقية تنخفض نسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات.
5. نلاحظ من نتائج التحليل الاحصائي ان هناك ارتباط طردي ما بين المخاطرة السوقية ونسبة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات، أي انه كلما ازدادت المخاطرة السوقية تزداد معها نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات.
6. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي انه لا يوجد تأثير ما بين المخاطرة السوقية ونسبة القروض والتسليفات الى اجمالي الموجودات.
7. أظهرت نتائج التحليل الاحصائي ان هناك تأثيرا ذا دلالة معنوية للمخاطرة السوقية على نسبة مخصص خسائر القروض الى القروض والتسليفات

المبحث الثاني: - التوصيات

يهدف هذا المبحث لعرض التوصيات التي توصلت لها الدراسة وينبغي على المصارف التجارية اخذها بنظر الاعتبار لكي ترتقي بأدائها وهذه التوصيات هي:

1. يتحتم على المصارف التجارية الدراسة الفعلية لمخاطر أخرى مثل مخاطر التشغيلية ومخاطر راس المال لتوضيح تأثيرها على معدلات التعثر في السداد.
2. ضرورة تطبيق مقاييس حساب المخاطر السوقية لمواجهة مخاطر الاحتفاظ بالموجودات المعرضة للمخاطر مثل القروض بأنواعها المختلفة والودائع بأنواعها نتيجة التقلبات في اسعار الفائدة لتحديد قيم لهذه المخاطر ليتم وضع المخصصات الكافية لمواجهةها.
3. ضرورة اهتمام المصارف التجارية العراقية بوضع برامج تدريب للموظفين العاملين في المصارف لزيادة تأهيل ووعي الموظفين بالائتمان المصرفي وتمكينهم عن طريق ادراج التقنيات الحديثة في العمل المصرفي.
4. من الضروري اهتمام إدارة المصارف التجارية لاتجاهات وسبل استخدام القروض الممنوحة وبالوسائل المتاحة لضمان المعرفة الدقيقة لكفاءة استخدامها.
5. ضرورة اهتمام إدارة المصارف بتنوع تعاملاتها مع قطاعات اقتصادية مختلفة لغرض تنوع وتوزيع ثم تقليل المخاطرة للمصارف.
6. ينبغي على المصارف التجارية عدم التوسع في منح الائتمان والتخلص من الموجودات الرأسمالية غير المنتجة وترشيد الانفاق لتخفيض التكاليف الى أدنى حد.
7. من الضروري على إدارة المصارف الاهتمام بوضع المزيد من الاستراتيجيات والحرص على انتقاء العملاء ذوي المخاطرة المنخفضة او المخاطر المعدومة عن طريق الاستعلام عن العملاء من المصادر المختلفة.
8. نوصي المصارف التجارية بتجنب القروض المتعثرة لأنها تؤثر على سيولة المصارف ومن ثم تضعف قدرة المصارف وذلك لان حجم القروض المتعثرة تؤثر سلباً على ربحية المصرف مما يعرضها للإفلاس.

المصادر

أولاً: . القرن الكريم

ثانياً: . الكتب

1. إبراهيم، إيهاب نظمي، التدقيق القائم على مخاطر الاعمال حداثة وتطور، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
2. الخضير محسن أحمد، الديون المتعثرة، الظاهرة، الأسباب... العلاج، ط1، إيتارك للنشر و التوزيع، مصر، 1997.
3. حماد، طارق عبد العال، "إدارة المخاطر" الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.

4. الزبيدي، حمزة محمود، 2002، "إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني"، دار الوراق للنشر، عمان الأردن.
5. سعيد، عبد السلام لفته، "ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي" دار الذاكرة للنشر والتوزيع، العراق، بغداد، 2013.
6. عبد الله، خالد أمين، أساسيات العمليات المصرفية، إدارة العمليات المصرفية المحلية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2005.
7. علي، بن عزوز، قندوز، عبد الكريم، حبار، عبد الرزاق، إدارة المخاطر، دار الوراق، الأردن، 2013.
8. كراسنه، إبراهيم، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، مارس، 2006.
9. كوهين، مائير، الاسواق والمؤسسات المالية: الفرص والمخاطر، ترجمة عبد الحكم احمد الخزامي، دار الفجر للنشر، القاهرة، مصر، 2007.
10. النجار، فايق جبر، التحليل الائتماني، مدخل اتخاذ القرارات"، عمان ، مطبعة بنك الإسكان، 1997.

ثالثاً: - الرسائل والاطاريح

1. أبو عبيد جمال أحمد حسين، القروض المتعثرة لدى البنوك التجارية الأردنية: . الأسباب والآثار والحلول الممكنة "دراسة تحليلية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، فلسفة تخصص تمويل، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان، عمان، 2003.
2. بن شنة، فاطمة، إدارة المخاطر الائتمانية ودورها في الحد من القروض المتعثرة، مذكرة لنيل الماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2009.
3. زينب، رمضان واقع القروض المصرفية المتعثرة لدى البنوك العمومية الجزائرية- دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري- ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2012، ص 18-19.
4. عبد القادر، بريش، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2006.
5. عبد الكريم، فضل، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل 2، دراسة لطبيعتها وسبل ادارتها في حالة المصارف العاملة في فلسطين، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي الخامس، جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007.
6. المندلسي، ناجي، مشكلة تعثر الديون، نشرة المصارف الليبية ، مقال، مايو 2002، صفحة الكترونية www.abdulmalek.com/abdul/user
7. الواكد، ماهر. 2000، " الديون المتعثرة معالجات متقدمة"، مجلة البنوك في الأردن، العدد السادس، المجلد التاسع عشر. الأردن.

رابعاً: - النشرات والدوريات والملتقيات والمجلات

1. بارق محمد، بن عامر خالد، القروض البنكية المتعثرة، الأسباب والحلول، ملتقى عن إصلاح النظام المصرفي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2008.

2. شاهين، علي عبدالله، إدارة مخاطر التمويل والاستثمار في المصارف، المؤتمر العلمي الأول عن الاستثمار والتمويل في فلسطين، جامعة الإسلامية- غزة، 8-9 ماي، 2005.
3. شريف الحلبي، عدنان احمد الهيصمي، الحلول المقترحة لظاهرة التعثر المصرفي- كأحد الليات لدعم وتنمية الجهاز المصرفي-، المؤتمر العلمي السنوي العشرون (صناعة الخدمات في الوطن العربي رؤية مستقبلية)، كلية التجارة، جامعة المنصورة، افريل، 2004، ص 7-8.
4. صادق راشد الشمري، القروض المتعثرة في المصارف وأثرها على الازمات المالية، دراسة حالة عينة من المصارف العراقية، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الثالث، جامعة الاسراء الاهلية، عمان، الأردن، 2009.
5. عادل، هبال إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.
6. هبال عادل، إشكالية القروض المتعثرة دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر (3)، 2011.

خامساً: . الكتب الإنكليزي (Books)

1. Antoine Sardi , Audit et Contrôle Interne Bancaire, AFGES Edition, Paris, 2002.
2. Aswath Damodaran, (2011), Applied Corporate Finance, 3rd edition; John Wiley & Sons, Inc., Hoboken, New Jersey.
3. Brigham E. and Gapensiky, L. " Intermediate Financial Management", Illinois, The Dryden Press 1985
4. Charles, Tapiero (Risk and financial management: mathematical and computational methods) Hoboken, NJ: Wiley, 2004.
5. Christopher L. CULP, (2001), The Risk Management Process: Business Strategy and Tactics, John Wiley & Sons, Inc.
6. Crouhy ,Michel & Galai ,Dan &Mark, Robert (Risk management) Comprehensive chapters on market , credit, and operational risk , 2002.
7. Crouhy, Michel; Galai, Dan& Mark, Robert, The Essentials of Risk Management. McGraw-Hill, USA, 2006.
8. Dennies Cox, Michael Cox, (2006), The Mathematics of Banking and Finance, John Wiley& Sons Ltd, West Sussex, England.
9. Erik Banks and Richard Dunn, "Practical risk management: an executive guide to avoiding surprises and losses", John Wiley & Sons Ltd, England, 2003.
10. Eugene F. Brigham, Michael C. Ehrhardt, (2011), Financial Management: Theory and Practice, South-Western Cengage Learning, USA, 13th edition, P437.

11. Gestel, Tony V. & Baesens Bart, Credit Risk Management, Basic Concepts: financial risk components, rating analysis, models, economic and regulatory capital. 1st Ed., Oxford University Press, UK, 2009.
12. Greuning ,Hennie van & Bratanovic ,Sonja Brajovic ,Analyzing Banking Risk ,A Framework for Assessing Corporate Governance and Risk Management3 , rd Edition , Manufactured in the United States of America 1818 ,H Street, N.W.2009,
13. Hempel George H. & Simonson Donald G., Bank Management: Text & Cases, 5th Ed., New York: John Wiley & Sons, Inc , 1999.
14. Koch W. Timothy & Macdonald S. Scott, Bank Management, 5th edition, Thomson, South-Western, 2006.
15. Rose , Peters . “ Commercial Bank Management .”, Irwin Mc Graw – Hill , 1999.
16. Rose, Peter S. & Hudgins, Sylvia C. (2008). Bank Management and Financial Services. 7th,ed., McGraw – Hill International Edition, Singapore.
17. Rose, Peter Sylvia, Commercial Bank management, Measuring&Evaluating Bank Performance, International Edition, Mc Graw–Hill, New York, 2002.
18. Sanders, Anthony, “Financial institutions management A modern perspective” Irwin McGraw–Hill, New York U.S.A:2000.
19. Vaughan, Emmett and another,” Fundamentals of Risk and Insurance”. John wiley & sons, 1999.

سابعا: . الرسائل والاطاريح الإنكليزي (English letters and reports)

1. Allen, D”Risk and managerial finance “Managerial finance, voi: 21, no:1, 2005.
2. Altman, Edward, Bharath sreeshar T and Saunder Anthony greditand bis capital adequacy reform a grenade,analysis and September,2010.
3. Eric Falkenstein, 1997, Value at Risk and Derivatives Risk, www.efalken.com/var.pdf.
4. Fredrick Anderson & et al., 2001, Credit Risk Optimization with conditional value–at–risk criterion, www.ise.ufl.edu/uryasev/creditrisk.optimization.pdf.